يكشف إعلان الحوثيين تشييع العشرات من قتلاهم في يوم واحد عن ضراوة المعارك الدائرة على جبهة مأرب خصوصاً، والتي انضمت إليها جبهات تعز وحجة والحديدة. إلا أن هذا الأمر لم يؤدِّ إلى تراجع «أنصار الله» عن رفض المبادرات لوقف الحرب، التي اعتبرتها محاولة لإنقاذ التحالف

تصعيد في مأرب وتعز

عشرات القتلى والجرحى من طرفي القتال... والحوثيون يتمسكون بمواصلة الهجمات

شيع الحوثيون 23 عسكريا بينهم قيادات رفيعة المستوى (محمد حمود/Getty)

للحديث تتمة...

من يكترث لموت كمال عبادلية؟

وليد التليلي

خفتت أصوات الساسة في تونس وتراجع ضجيجهم منذ دخول شهر رمضان. تراجعوا وتركوا المسرح والدراما لأهلها. ومع إقرار البرلمان للإجراءات الاستثنائية بسبب تفشي فيروس كورونا بين النواب وفي البلاد عموماً، سيرتاح التونسيون على امتداد شهر من دراما ركيكة. فقد أدارت الكاميرا عدستها عن خشبة مسرح البرلمان، وتوجهت إلى حيث يجب أن تكون: شوارع الناس التي تئنّ من أوضاعهم، والمستشفيات التي امتلأت بالمرضى، والمدارس التي أقفلت بعد فوات الآوان، في حين أن هناك حكومة ضعيفة تتراجع في قراراتها يوماً بعد يوم، تفرض خطراً ليلياً، ثمّ تتراجع عنه بأمر من الرئيس، لتعيد إقراره بعد أيام قليلة بطرق ملتوية. ولكن ماذا استفاد التونسيون من هذه اللعبة السخيفة بين المسؤولين، سوى تكثّس المرضى وارتفاع أعداد الموتى وتفاقم الأزمة الاقتصادية التي تنذر بأيام صعبة على التونسيين؟

قبل أيام، قال وزير المالية علي الكعلي للنواب إنّ «تونس في حاجة للقروض لضمان مواصلة الدولة والحكومة صرف الأجور والرواتب ومنح التقاعد، والاستثمار والدعم وضمان سداد ديون البلاد القديمة». ويتساءل العاقلون ما الذي أوصل الأوضاع في تونس إلى هذا الحد؟ فلم تشح مناجم الفوسفات ولا مزارع البرتقال ولا أشجار الزيتون ولا غابات النخيل، بل على العكس تماماً، زادت وفرة المنتوج هذا العام والأعوام التي سبقته، ولم يطرأ على البلاد أي تغيير جوهري في ما يخصّ ثرواتها الطبيعية، باستثناء ما جنته الاضطرابات في المناجم وأمام آبار البترول القليلة. ولكن خلافات الساسة هي التي تدمّر كل شيء وتعطل الإنتاج في كل مكان، ولا تكترث لآلام الناس. فلم تر حزباً ولا مسؤولاً تألّم يوم السبت الماضي عندما قضى جريح الثورة، كمال عبادلية، بعدما أحرق نفسه يوم الجمعة أمام محافظة سيدي بوزيد، بسبب أوضاعه الصعبة، لأنهم منهمكون في تسجيل نقاط على بعضهم البعض وتبادل الاتهامات. موت كمال يلخّص المشهد بوضوح أمام من يريد أن يفهم: «لا أحد يكترث». وقد يقول الرئيس بضع كلمات إنشائية من تلك التي تعودنا عليها ويحمّل الحكومة والبرلمان مسؤولية موته، فيما ستلوذ الحكومة والبرلمان في المقابل بالصمت المطبق، لا يسمعان ولا يريان. أما الأحزاب، فلا حياة لمن تنادي. هذا إذا افترضنا أصلاً أن هناك من سينتبه، إذا رأى في المسألة ربحاً ممكناً طبعاً.

عدن ـ **العربي الجديد**

لا يزال التصعيد العسكري هو السمة البارزة في الحرب اليمنية. إذ إنه وعلى الرغم من سقوط عشرات القتلى والجرحى يومياً، فإن الحوثيين يواصلون هجومهم لإسقاط محافظة مأرب، فيما انفجر الوضع العسكري في تعز أيضاً، ودارت اشتباكات في حجة والحديدة.

ولم يتوقف الحوثيون عن عمليات استهداف السعودية، إذ أعلن التحالف، أمس الأحد، اعتراض وتدمير طائرة مسيرة مفخخة داخل الأجواء اليمنية، أطلقتها الجماعة باتجاه المملكة. وأوضح التحالف، في بيان، أن محاولات الجماعة «العدائية ممنهجة ومتعمدة لاستهداف المدنيين والأعيان المدنية»، مؤكداً «اتخاذ الإجراءات العملياتية اللازمة لحماية المدنيين بما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني».

ويأتي التصعيد على كل الجبهات في اليمن، بعد ساعات من تكرار الحوثيين رفضهم للدعوات الدولية لوقف الهجمات في محافظة مأرب. واعتبرت قناة «المسيرة»، الناطقة بلسان الحوثيين، أمس الأحد، أن الدعوات لوقف التصعيد في مأرب، تمثل «مهام إنقاذية» للقوات الحكومية والتحالف، الذي تقوده السعودية، لما تبقى من مناطق في المحافظة النفطية الواقعة شرقي اليمن. واتهمت مجلس الأمن الدولي بـ«الكيل بمكيالين والتواطؤ» مع التحالف، مشددة على أن الحوثيين «لا يعولون عليه، ولكن على سواعد الرجال»، في إشارة ضمنية إلى استمرار هجماتهم صوب المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، رغم الخسائر البشرية الفادحة في صفوفهم.

وكان المتحدث الرسمي للحوثيين وكبير مفاوضيهم، محمد عبد السلام أعلن، في تغريدة مساء الجمعة الماضي، أن جماعته «لا تعتبر أي دعوة للسلام جادة ما لم تتضمن رفع الحصار كلياً»، في إشارة للتحفظ على المبادرة السعودية التي اشترطت رفع الحظر الجوي على مطار صنعاء بتحديد وجهات الطيران المباشر. وكان مجلس الأمن قدم، فجر أمس الأول، دعماً للمبادرة السعودية، التي تم طرحها أواخر مارس/آذار الماضي، ونصّت على «وقف إطلاق النار على مستوى البلاد، وإعادة فتح مطار صنعاء لوجهات محددة، والسماح بحرية حركة السفن للوقود والسلع إلى ميناء الحديدة».

على الأرض، كثف الحوثيون خلال الساعات الماضية من هجماتهم على الأطراف الغربية لمأرب. وذكرت وسائل إعلام موالية لهم، أنهم سيطروا على جبل الطلعة الحمراء، التابع لمديرية مدغل. ومنذ بدء الهجوم الجديد في 7 فبراير/شباط الماضي، لم يعلن الحوثيون رسمياً عن أي مكاسب ميدانية كبيرة في معركة مأرب، رغم سيطرتهم على مناطق مختلفة في مديريتي مدغل وصرواح، وتحقيق تقدم بطيء صوب سد مأرب التاريخي ومعاقل الحكومة في مدينة مأرب، عاصمة المحافظة التي تحمل الاسم ذاته.

وأعلن مسؤولون من الحوثيين والقوات الحكومية، لوكالة «أسوشييتد برس»، أمس الأحد، أن القتال بين قوات الحكومة اليمنية والحوثيين في محافظتي مأرب وتعز، أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 70 عنصراً من الجانبين، كما أصيب 85 على الأقل. وموضحين أن المعارك بين الطرفين تصاعدت خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية. ويأتي تواصل المعارك مع عدم إحراز الحوثيين تقدماً كبيراً، وسط مقاومة شرسة لقوها وخسائر فادحة تكبدوها، معظمها نتيجة الضربات الجوية التي شنها التحالف لوقف التقدم. وأشار المسؤولون إلى أن 42 مسلحاً سقطوا في مأرب، غالبيتهم من الحوثيين. وقالت مصادر عسكرية حكومية لـ«العربي الجديد»، إن معارك السبت الماضي احتدمت على أطراف المشجح في مديرية صرواح، دون الكشف عن حصيلة الخسائر البشرية جراء تلك الضربات، فيما نقلت وكالة «سبأ» بنسختها التابعة إلى الحكومة اليمنية، عن مصدر عسكري قوله إنه «تم صد محاولة تسلل للحوثيين إلى أحد المواقع العسكرية في جبهة المشجح»، مضيفاً أن «طيران التحالف دمر عربة مدرعة وتعزيزات معادية كانت في طريقها إلى الجبهة. كما استهدف بغارات أخرى تجمعات للمليشيا في مواقع متفرقة، أسفرت جميعها عن خسائر بشرية ومادية كبيرة في صفوف المليشيات».

ويكشف إعلان الحوثيين مساء أمس الأول السبت، تشييع 23 عسكرياً بينهم قيادات رفيعة المستوى، عن شراسة المعارك. وذكرت وكالة «سبأ»، بنسختها الخاضعة للحوثيين، أنه تم تشييع 21 عسكرياً في موكب واحد بالعاصمة صنعاء، و2 في محافظة تعز، «بعد مقتلهم وهم يؤدون واجبهم الدفاعي»، في إشارة للمعارك الدائرة ضد القوات الحكومية اليمنية، والتحالف. وتشير الخسائر البشرية للحوثيين المعلنة إلى معدل يومي هو الأعلى منذ نحو أسبوع، إلى احتدام المعارك في الأطراف الغربية لمحافظة مأرب، حيث حدد المقاتلون هجماتهم على معاقل القوات الحكومية من محاور مختلفة دون تحقيق تقدم جوهري.

وقدّم نائب الرئيس اليمني علي محسن الأحمر، دعماً معنوياً للقوات الحكومية للاطلاع على سير المعارك، مشدداً على أن المعارك الدائرة هناك «ستطوي صفحات القهر والكهنوت والدجل»، في إشارة لجماعة الحوثيين.

وقالت مصادر حقوقية، لـ«العربي الجديد»، إن هجمات الحوثيين الأخيرة تسببت بنزوح عدد من الأسر من مخيمات النازحين، وخصوصاً بعد توغلهم في مخيم السوداء. وأشارت المصادر، إلى أن عدد النازحين الذي فروا من مخيماتهم منذ 7 نوفمبر وحتى 16 إبريل/نيسان الجاري، بلغ 24 ألف نسمة، وفقاً لإحصائيات رسمية صادرة عن الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين.

وبالإضافة إلى مأرب، لا تزال المعارك دائرة في محافظة تعز، التي يحاصرها الحوثيون. وأوضح المسؤولون أن 28 مقاتلاً سقطوا في تعز، غالبيتهم أيضاً من الحوثيين. وكانت القوات الحكومية ذكرت، في بيان، أنها سيطرت على مواقع جديدة غربي تعز، موضحة أنها تمكنت من استعادة السيطرة على تلة الشيكي وقرية زُبيدة.

كما دارت اشتباكات في محافظة حجة ومدينة الحديدة. واعلنت القوات اليمنية، في بيان، سقوط قتلى من الحوثيين، في قصف بمحافظة الحديدة. وذكرت «ألوية العمالقة»، في بيان أمس الأول، أن «وحدات الاستطلاع رصدت محاولة تسلل للحوثيين في ثلاثة خنادق مستحدثة شمال غربي مدينة حيس (جنوب شرق الحديدة) جهة الحدود الإدارية مع مديرية الجراحي، وسرعان ما تم التعامل معها بنجاح». وأضافت أن «مدفعية القوات المشتركة استهدفت بقصف مركز المتسللين من الحوثيين في الخنادق المستحدثة ما أسفر عن مقتل نحو 8 منهم».

كثف الحوثيون من هجماتهم على الأطراف الغربية لمأرب

اتهم الحوثيون مجلس الأمن الدولي بـ«الكيل بمكيالين»

جبال البلق التي يسعى الحوثيون للسيطرة عليه بهدف إحكام الحصار على مدينة مأرب من المرتفعين الغربي والجنوبي. وفي المقابل، شنت مقاتلات التحالف الذي تقوده السعودية، سلسلة غارات هي الأعنف منذ أيام على المناطق الغربية لمحافظة مأرب. وذكرت قناة «المسيرة» أن طيران التحالف شن 16 غارة جوية استهدفت شرق منطقة

محادثات سعودية إيرانية مباشرة في العراق

كشفت صحيفة «فايننشال تايمز» ووكالة «رويترز» عن عقد محادثات مباشرة بين مسؤولين سعوديين وإيرانيين في العراق

يبدو أن وصول إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن إلى الحكم في الولايات المتحدة وشروعها أخيراً في مفاوضات غير مباشرة مع إيران حول العودة للاتفاق النووي، ساهم في الدفع نحو مباحثات سعودية - إيرانية، إذ كشفت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية ومصادر مطلعة لوكالة «رويترز» عن عقد جولة مباحثات مباشرة بين مسؤولين سعوديين وإيرانيين في 9 إبريل/نيسان الحالي في بغداد، وذلك بوساطة من العراق.

كذلك وصف مسؤول في مكتب رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، أمس الأحد، خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، التقارير بشأن عقد لقاء بين مسؤولين سعوديين وإيرانيين في بغداد، قبل أيام، بأنها «دقيقة»، مشيراً إلى أنها تمت داخل المنطقة الخضراء وعلى مستوى مسؤولين أمنيين. وأوضح أن مستشار الأمن الوطني العراقي قاسم الأعرجي أشرف على المحادثات التي تمت برعاية كاملة من قبل الكاظمي، ضمن مبادرة لحلحلة العلاقات المتأزمة بين طهران والرياض.

وكشفت «فايننشال تايمز»، أمس الأحد، أن مسؤولين سعوديين وإيرانيين كباراً أجروا محادثات مباشرة، في محاولة لإصلاح العلاقات، وذلك بعد خمس سنوات من قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وفقاً لثلاثة مسؤولين اطلعوا على المناقشات. وبحسب المسؤولين، الذين لم تكشف الصحيفة عن هويتهم، فقد جرت المفاوضات بوساطة العراق هذا الشهر، وهي الأولى بين البلدين منذ عام 2016، وتأتي في الوقت الذي يسعى فيه الرئيس الأميركي جو بايدن إلى إحياء الاتفاق النووي الذي وقعته إيران مع القوى العالمية في عام 2015 وتهدئة التوتر الإقليمي.

لكن الصحيفة البريطانية قالت إن مسؤولاً سعودياً رفيع المستوى نفى وجود أي محادثات بين بلاده وإيران، على الرغم من تأكيد مسؤول إيراني لوكالة «رويترز» حدوثها. غير أن «فايننشال تايمز» عادت ونقلت عن مسؤول عراقي وصفته بـ«الكبير»، بالإضافة إلى دبلوماسي أجنبي، تأكيدهما إجراء المحادثات المباشرة بين إيران والسعودية.

ونقلت الصحيفة عن أحد المسؤولين تأكيده أن الجولة الأولى من المحادثات السعودية الإيرانية جرت في بغداد في التاسع من إبريل الحالي، وتضمنت مباحثات بشأن هجمات الحوثيين على المملكة، وكانت «إيجابية». وكشف المسؤول أن الوفد السعودي كان بقيادة رئيس المخابرات، خالد بن علي الحميدان، مشيراً في الوقت ذاته إلى أنه كان من المقرر عقد جولة أخرى من المحادثات خلال الأسبوع الحالي. واعتبر المسؤول نفسه أن «المحادثات تتحرك بوتيرة سريعة، لأن المحادثات الأميركية، المتعلقة بالاتفاق النووي، تتحرك بسرعة أيضاً، فضلاً عن تكثيف الحوثيين في اليمن هجماتهم باتجاه المملكة العربية السعودية». وبحسب الصحيفة، فإن رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، الذي أجرى محادثات مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، في الرياض الشهر الماضي، هو من يسهل عملية المباحثات.

ووفقاً للمسؤول العراقي، سهّلت بغداد أيضاً «قنوات اتصال» بين إيران ومصر، وإيران والأردن. وقال المسؤول إنّ «رئيس الوزراء العراقي حريص جداً على أن يؤدي شخصياً دوراً في تحويل العراق إلى جسر بين هذه القوى في المنطقة».

وفي وقت لاحق، أكد مسؤول إيراني كبير ومصدران في المنطقة لوكالة «رويترز» إجراء مسؤولين سعوديين وإيرانيين محادثات مباشرة هذا الشهر. وقال المسؤول الإيراني وأحد المصدرين إن الاجتماع الذي عقد في العراق في التاسع من إبريل «لم يسفر عن تحقيق أي انفراجة».

وقال المصدر الإقليمي إن الاجتماع ركز على اليمن، حيث يقاتل التحالف العربي بقيادة السعودية جماعة الحوثيين المتحالفة مع إيران منذ مارس/ آذار 2015. وقال المسؤول الإيراني «كان اجتماعاً على مستوى منخفض لاستكشاف ما إذا كان هناك سبيل لتخفيف التوتر القائم في المنطقة»، مشيراً إلى أنّ الاجتماع عقد بناء على طلب من العراق. وقال المصدر الإقليمي الثاني إنّ المحادثات تطرقت أيضاً إلى لبنان الذي يواجه فراغاً سياسياً وسط أزمة مالية متفاقمة. وتشعر دول خليجية بالقلق من الدور المتنامي لـ«حزب الله» المدعوم من إيران في لبنان.

من جهته، قال دبلوماسي غربي في المنطقة، بحسب ما نقلت عنه «رويترز»، إن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا على علم مسبق بالمحادثات السعودية الإيرانية «لكن لم تطلعا على أي نتائج».

(العربي الجديد، رويترز)

مسؤول إيراني: الاجتماع لم يسفر عن تحقيق أي انفراجة

شرق غرب

السلطة الفلسطينية تدين إرهاب المستوطنين

اعتبرت وزارة الخارجية الفلسطينية، أمس الأحد، تزايد إرهاب واعتداءات المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، «انعكاساً لعدم مبالاة المجتمع الدولي وعدم تحمله مسؤولياته في توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني». وحملت الوزارة، في بيان «الحكومة الإسرائيلية وأذرعها المختلفة المسؤولية الكاملة والمباشرة عن اعتداءات وجرائم المستوطنين».

(الأناضول)

أحياء يوم الأسير

أحيا الفلسطينيون أمس الأحد، يوم الأسير الفلسطيني، بفعاليات شعبية ورسمية، في عدّة محافظات من الضفة الغربية وقطاع غزة، للتأكيد على مركزية قضية الأسرى في سجون الاحتلال. ونظمت الفعاليات في محافظات عدة بالضفة ولا سيما في جنين، وبيت لحم، ونابلس، ورام الله، إضافة إلى غزة.

(العربي الجديد)

مرونة لدى «حماس» لإتمام صفقة تبادل

نقل موقع «والاه» الإسرائيلي عن مسؤولين أمنيين إسرائيليين، أمس الأحد، قولهم إن حركة «حماس» أبدت استعداداً لتقديم تنازلات لضمان إبرام صفقة تبادل أسرى مع دولة الاحتلال. وبحسب الموقع، فقد عقدت مطلع الشهر الحالي محادثات غير مباشرة مع «حماس» بوساطة مصرية على حدود قطاع غزة، وأن مصادر في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية قالت إنه «تم إحراز تقدم بطيء» نحو التفاهمات. وأضاف الموقع أنه علم من مصادر إسرائيلية أن «حماس» أبدت استعداداً لتقديم تنازلات بشأن عدد الأسرى الذين يجب تحريرهم على ألا يقل عن بضع مئات.

(العربي الجديد)

مباحثات يونانية مصرية في القاهرة

وصل وزير الخارجية اليوناني، نيكوس ديندياس (الصورة)، إلى القاهرة، أمس الأحد، محملاً بتوجيهات من رئيس الوزراء كيرياكوس ميتسوتاكيس، لاحتواء الغضب المصري إزاء تحركات أثينا الأخيرة، والتي رأت فيها القاهرة تضارباً مع مصالحها الخاصة، وكان من بينها تجاهل مصر في تحالف يوناني قبرصي إسرائيلي بشأن استثمارات ضخمة في مجال الكهرباء، وفق ما قالت مصادر لـ«العربي الجديد». وبشأن تركيا، قال ديندياس في مؤتمر صحافي مع وزير الخارجية المصري سامح شكري، في القاهرة، إن «حل الخلافات مع تركيا قد يكون صعباً، لكنه ليس مستحيلاً». وأكد الوزيران مواصلة النقاش والتنسيق حول الموضوعات الثنائية والإقليمية.

(العربي الجديد)

تونس: مشاورات لحل الأزمة السياسية

أكد المتحدث الرسمي باسم حركة «النهضة» التونسية، فتحي العيادي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أمس الأحد، وجود مشاورات أطلقتها حركته لحلحلة الأزمة السياسية الحالية وكسر حالة الجمود. وأوضح العيادي أن من بين الحلول التي تقترحها «النهضة»، الحوار حول الحكومة، بتوسيعها أو تغييرها بحكومة سياسية، بشرط الاحتفاظ برئيسها، هشام المشيشي.

(العربي الجديد)

طهران تضغط على المفاوضين بفيينا: رفع العقوبات أولاً

ارتفعت حدة الضغوط على المفاوضين بشأن الملف النووي الإيراني في فيينا، مع تكرار رئيس البرلمان لازمة رفع العقوبات الأميركية قبل العودة إلى التعهدات النووية، وتأكيد أن طهران تخصب اليورانيوم بنسبة 60 %

طهران ـ **صابر غل عنبري**

فيما كانت المفاوضات بين خبراء من أطراف الاتفاق النووي، وهي إيران وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، تتواصل في فيينا، ضغط رئيس مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) في إيران محمد باقر قاليباف، من أجل تسريعها، مكرراً الشرط الإيراني السابق، وهو عدم عودة طهران إلى تعهداتها النووية إلا بعد رفع واشنطن كامل العقوبات.

وكانت أطراف الاتفاق النووي تحدثت، أول من أمس، عن إحداث خرق في جدار الأزمة النووية، عبر عنه كبير المفاوضين الإيرانيين عباس عراقجي، الذي أشار إلى أن «المسار الذي يجب أن يسلك أصبح أكثر وضوحاً»، داعياً إلى تقليل الخلافات التي ما زالت قائمة. لكن تصريح قاليباف وتأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أول من أمس، أن إيران بدأت تخصيب اليورانيوم إلى درجة نقاء تبلغ 60 في المائة في مفاعل بمنشأة نطنز، قد يزيد من تعقيد المحادثات الهادفة لإحياء الاتفاق النووي. وأوضحت الوكالة، في بيان، أنها «تحققت من أن إيران بدأت إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم إلى مستوى نقاء 60 في المئة في مفاعل نطنز». وقدم تقرير سري من الوكالة للدول الأعضاء فيها، واطلعت عليه وكالة «رويترز»، مزيداً من التفاصيل بشأن عملية التخصيب. وجاء في التقرير أنه «بناء على إعلان إيران للوكالة، فإن مستوى التخصيب لسادس فلوريد اليورانيوم المنتج في المفاعل كان 55,3 في المائة. أخذت الوكالة عينة من سادس فلوريد اليورانيوم المنتج للتحليل، والتحقق على نحو مستقل من مستوى التخصيب الذي أعلنت عنه إيران. ستكشف الوكالة عن نتائج هذا التحليل في الوقت المناسب».

وقال رئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف، أمس الأحد، إن رفع بلاده نسبة تخصيب اليورانيوم إلى 60 في المائة كان «رداً حاسماً على مخطط العدو لإضعاف موقفنا القوي في المفاوضات». وأشار إلى أن الهجوم الذي استهدف منشأة «نطنز» النووية الإيرانية لتخصيب اليورانيوم، في 11 إبريل/نيسان الحالي، هدف إلى إضعاف هذا الموقف في مباحثات فيينا بشأن الاتفاق النووي. ودعا الأجهزة الأمنية الإيرانية إلى رفع مستوى تأمين أمن المنشآت النووية، مؤكداً أن الرد على الهجوم «ضرورة حتمية، وسيكون في الوقت المناسب». واعتبر أن «الصناعة النووية الإيرانية أصبحت محلية، وأي محاولة غير محسوبة للضغط علينا باتت بلا تأثير بالكامل».

وأضاف قاليباف، خلال جلسة للبرلمان، أن إقرار مجلس النواب قانون «الإجراء الاستراتيجي لإلغاء العقوبات» الأميركية المفروضة على طهران، منذ انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي عام 2018، «كسر أقفال الصناعة النووية» الإيرانية، في إشارة إلى القيود التي فُرضت عليها بموجب الاتفاق النووي المبرم عام 2015، والتي نخت عنها طهران، على عدة مراحل منذ الثامن من مايو/أيار 2019 رداً على تداعيات العقوبات الأميركية. وكان البرلمان الإيراني قد أقر، مطلع ديسمبر/كانون الأول الماضي، قانون «الإجراء الاستراتيجي لرفع العقوبات» لاتخاذ خطوات نووية تصعيدية، من أهمها رفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى 20 في المائة، والتهديد برفعها إلى 60 في المائة، وهو ما قامت به الحكومة الاثنين الماضي، رداً على هجوم «نطنز» المعدني ذي الاستخدام المزدوج، وتعليق البروتوكول الإضافي الذي يحكم الرقابة على البرنامج الإيراني بموجب الاتفاق النووي. واعتبر قاليباف أن هذا القانون منح الفريق الإيراني المفاوض في مباحثات فيينا «قدرة، وعزز موقفه لتوظيف هذه الفرصة لتحقيق هدف رفع جميع العقوبات الأميركية»، مضيفاً أن طهران لن تعود تحول من تهديد إلى فرصة منقطعة النظير لاتخاذ خطوات أهم لأجل تطوير الصناعة النووية.

ولم يخف رئيس المؤسسة التشريعية الإيرانية قلقه من تحول المباحثات الدائرة في فيينا إلى «مضيعة للوقت ومفاوضات استنزافية»، قائلاً إن «العدو، إلى جانب إجراءاته الإرهابية، خطط لمفاوضات استنزافية تعطل الهياكل السياسية والاقتصادية في البلاد بشكل كامل انتظاراً لمخرجات مفاوضات بلا نتيجة». وعزا إطالة أمد المفاوضات إلى محاولات «الأعداء فرض مطالبهم على إيران من خلال ممارسة الخداع والضغط»، مؤكداً أن طهران لن تعود إلى تعهداتها النووية إلا بعد تنفيذ الطرف الآخر جميع التزاماته ورفع العقوبات بشكل كامل.

وفيما تبدي أوساط محافظة في إيران خشيتها أن تُقدّم الحكومة تنازلات في مباحثات فيينا، أكد كاظم غريبي آبادي، مندوب إيران الدائم لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو عضو بفريق التفاوض الإيراني في فيينا، أمس الأحد، أن «الوفد يرسل تقارير منتظمة عن نتائج المباحثات إلى كبار المسؤولين في الدولة لاتخاذ القرارات اللازمة». وأوضح، وفقاً للتلفزيون الإيراني، أن «ما يجري حالياً في مباحثات فيينا هو إيجاد تصور واضح وشفاف حول رفع العقوبات». وقال «من الضروري فهرسة العقوبات، وقياس جدية أميركا في مزاعمها بالعودة إلى الاتفاق النووي والالتزام الكامل به». وشدد على أن «أساس عمل الفريق المفاوض هو المبادئ التي حددها قائد الثورة الإسلامية سياسة النظام في هذا الخصوص». وكان المرشد الأعلى علي خامنئي، صاحب الكلمة الفصل في السياسات الإيرانية، قد أكد قبل نحو شهر أن سياسة طهران «القطعية هي رفع جميع العقوبات والتحقق العملي من رفعها»، قبل عودتها إلى تعهداتها النووية التي أوقفتها.

من جهة ثانية، طلبت السلطات الإيرانية من الشرطة الدولية (إنتربول) اعتقال المتهم بتنفيذ الهجوم الذي استهدف منشأة «نطنز» النووية في 11 إبريل الحالي، وتسليمه إلى طهران. وذكرت صحيفة «كيهان» المحافظة، في عددها الصادر أمس الأحد، أن «الأجهزة الاستخبارية والقضائية تسعى حالياً إلى توقيف المشتبه به وإعادته إلى البلاد». وأضافت «هذا الشخص يبلغ من العمر 43 عاماً. وبعد تحديد هويته، تم اتخاذ الإجراءات الضرورية عبر الإنتربول من أجل توقيفه وإعادته». وحتى ظهر أمس الأحد، كان البحث عن اسم رضا كريمي على الموقع الإلكتروني للإنتربول للأشخاص المطلوبين، لا يظهر أي نتيجة.

وكان التلفزيون الرسمي الإيراني نشر في تقرير، أول من أمس، صورة شمسية تعود لشخص قال إن اسمه «رضا كريمي»، موضحاً أن وزارة الاستخبارات توصلت إلى أنه «منفذ» عملية «تخريب» طاولت المنشأة، واتهمت إيران إسرائيل بالوقوف خلفها. وأوضح أن المشتبه به «فر من البلاد قبل الحادث»، وأن «الإجراءات القانونية لتوقيفه وإعادته إلى البلاد جارية حالياً». كما بث التلفزيون الإيراني تقريراً مصوراً لمراسله من داخل منشأة «نطنز»، مؤكداً أنها «تواصل نشاطها بعد الهجوم التخريبي»، نافياً بذلك صحة التقارير التي تحدثت عن تعطل نشاط تخصيب اليورانيوم فيها. ولم يقدم التلفزيون الرسمي أو وسائل الإعلام الأخرى، أي تفاصيل إضافية بشأن المشتبه به. كما أن وزارة الاستخبارات لم تصدر بياناً رسمياً عن هذه المسألة.

دعا قاليباف لرفع مستوى تأمين أمن المنشآت النووية (فاطمة بهرامي/الأناضول)

الجيش يستعرض انتاجاته

اكتفى الجيش الإيراني، بسبب انتشار فيروس كورونا، باستعراض آخر انتاجاته العسكرية من المدرعات والمسيرات والمعدات الثقيلة والمنظومات الصاروخية والدبابات، أمس الأحد، من دون قيام وحدات المشاة باستعراض، في يومه الوطني. وقال الرئيس الإيراني حسن روحاني، في رسالة بالمناسبة، إن «الجيش وحرس الثورة باتا اليوم أكثر حرفية من قبل»، مشيداً بدور المؤسسة العسكرية في السنوات الماضية في مواجهة «الحرب الاقتصادية».

الغلاف

يواصل النظام المصري محاولاته الممنهجة لتزييف التاريخ منذ ثورة يناير/ كانون الثاني 2011، وما تبعها من محطات، بما في ذلك مجزرة فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة. وهو يرسم، عبر مسلسل «الاختيار 2»، صورة نقية للقوات الأمنية، عبر بث أكاذيب وشيطنة الإسلاميين ومعارضي الانقلاب

مجزرة «رابعة»
7 سنوات من التزوير والخوف من الحساب

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كما تمثل ثورة 25 يناير/ كانون الثاني 2011 عقدة للنظام المصري، تدفعه لذكرها باستمرار وتحميلها مسؤولية أزمات السنوات التالية لها، من الفشل في مواجهة الإرهاب إلى سد النهضة الإثيوبي، يواصل النظام البرهنة على ما تمثله مذبحة فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة لمؤيدي الرئيس المعزول الراحل محمد مرسي على يد الجيش والشرطة، التي راح ضحيتها من العزل المدنيين عدد غير معروف حتى الآن، من عقدة تطارد قيادات النظام وأجهزته وتهز شرعيتهم، بعد هذا الكم من الدماء التي أريقت بالقتل خارج إطار القانون، واستمرارها في إلقاء ظلال كثيفة من الخوف والفشل على المشهد السياسي في مصر.

أحدث البراهين على هذه العقدة كان أول من أمس، من خلال الحلقة الخامسة من مسلسل «الاختيار 2»، الذي تنتجه المخابرات العامة، وتحاول فيه تقديم سردية أمنية مزعومة للأحداث في الفترة بعد انقلاب الثالث من يوليو/ تموز 2013، تلغي أي مكتسبات حققتها ثورة يناير، وتحمل مسؤولية الدماء والعنف الأهلي، الذي اندلع بعد الانقلاب لجماعة الإخوان المسلمين والتيارات الإسلامية الأخرى.

ولا يبدو مسلسل «الاختيار 2» وحده في هذا الفلك الوهمي الذي يرغب النظام في تعميم تفاصيله، بل وتقديمه في صورة «وثيقة تاريخية»، بل هناك أيضاً مسلسل «هجمة مرتدة»، لنفس جهة الإنتاج، وهي شركة «سينرجي» التابعة للشركة المتحدة المملوكة للمخابرات العامة، والذي يمهد لاعتبار الثورة والربيع العربي جزءاً من مؤامرة دولية على مصر والدول العربية. ويرسم المسلسلان صورة نقية بلا شوائب ولا سلبيات لأجهزة الشرطة والجيش والمخابرات، مقابل تشويه المعارضين من الإسلاميين واليساريين والحقوقيين.

واللافت في السردية التي قدمها مسلسل «الاختيار 2» لفض الاعتصام أنها تجاوزت تلك التي بذل النظام جهداً كبيراً طوال السنوات التسع الماضية لرسمها وبلورتها، في أحكام قضائية نهائية، اعتمدت بشكل أساسي على التحريات الأمنية وأقوال الضباط وأمناء الشرطة، دون الأخذ بأقوال الضحايا أو المتظاهرين في الأحداث المختلفة التي اندلعت عقب مذبحة الفض. وكان النظام يطمح منذ البداية إلى كتابة سردية جديدة للمذبحة، شأن السرديات القضائية الأخرى التي كتبت لأحداث ما بعد ثورة يناير، والتي أضفت عليها أوصاف المؤامرات.

> اعتمدت السردية في «الاختيار 2» على التحريات الأمنية
>
> لم تبد الأجهزة القضائية اهتماماً يذكر بمعقل المواطنين

وبكل المسلسل هذا الاتجاه الرسمي بالعبث العمدي بالوقائع التاريخية، فيتضمن السيناريو أحداثاً كانت قد انتشرت فقط على السنة الإعلاميين الموالين للأمن الوطني، ليث الأكاذيب في عقول المتابعين وشيطنة الإسلاميين ومعارضي الانقلاب، ولم تتضمنها من قريب أو بعيد الروايات القضائية، سواء الصادرة عن النيابة العامة، جهة التحقيق والاتهام، أو محكمة الجنايات أو النقض. وعلى رأس هذه الروايات الكاذبة ما نُسب للمتهمة سامية شنن، في قضية اقتحام قسم شرطة كرداسة، من تقديم حمض الكبريتيك المركز لضباط وأمناء الشرطة ليشربوه، وهو ما سبق أن نفته محكمة جنايات القاهرة، في حكمها في مرحلة إعادة المحاكمة في القضية في يوليو/ تموز 2017 بعبارات واضحة نشرتها جميع الصحف وقتها، ردا من القاضي المعروف بمواقفه المتشددة ضد المعارضين محمد شيرين فهمي على تلك الشائعات التي انتشرت على السن الإعلاميين، رغم إدانته لشنن والحكم عليها بالسجن المؤبد.

الأكذوبة الثانية هي أن قرار فض الاعتصام صدر بالتزام السلمية. فعلى عكس الاعتراف بـ«استخدام القوة المفرطة»، حسب تعبير لجنة تقصي الحقائق الحكومية المصرية، صور النظام ما حدث وكأنه كان معركة وجود بين تيار إرهابي وقوات الدولة، وأن الطرفين كانا مسلحين. والأكذوبة الثالثة تتمثل في التسليح الكثيف والثقيل للاعتصام، وإقدام المعتصمين على استخدامها في حرق خيمهم، وهو ما يناقض ما أعلنه وزير الداخلية آنذاك محمد إبراهيم من أن الشرطة وجدت في اعتصام رابعة 9 أسلحة آلية وطبنجة (مسدس) واحدة و5 خراطيش (رصاصات). وهذه الأكذوبة تتفق مع الحكم الصادر في العام 2018 بإعدام 75 من قيادات وناشطي اعتصام رابعة، إلى جانب عقوبات متوقعة تتدرج من السجن 3 سنوات إلى المؤبد بحق نحو 650 آخرين من المعتصمين، تمادياً في الزعم بأن الاعتصام كان خطراً على الأمن القومي، وأنه كان ساحة لارتكاب جرائم قتل وتعذيب لمعارضي مرسي ومؤيدي عبد الفتاح السيسي، وأن المحكومين بالإعدام حرضوا على قتل أفراد الجيش والشرطة، خلال فض الاعتصام وما تلاه من أحداث شغب انتقامية ضد الأقسام في كرداسة بالجيزة وبعض محافظات الصعيد.

أما الأكذوبة الرابعة فهي الخاصة بالمر الأمن. والواقع أنه مع بدأية أعمال الفض كانت إدارة الشؤون المعنوية والآلة الإعلامية التابعة لها تطلق، بالتوازي مع الرصاص في الميدان، مناشدات للمعتصمين لإنهاء الاعتصام، مقابل ضمان خروج آمن لهم. وبحسب روايات موثقة في تقارير حقوقية فإن الضباط القائمين على الممرات الآمنة ألقوا القبض على معظم من سلكوها، سواء كانوا مصابين أو أصحاء، بينما شهد آخرون من المعتصمين في تحقيقات النيابة العامة أنه أثناء إسعاف المصابين، وحملهم للخارج، قال بعض الضباط إن الخروج الآمن ليس للمصابين والجثث. ولذلك أشارت بعض التقارير إلى مسؤولية هذه النقطة عن ارتفاع عدد الوفيات بين مصابين بحالات متوسطة، نتيجة إبطاء إسعافهم أو تخيير مسعفيهم ما بين الخروج الفوري أو الاعتقال.

لكن الأجهزة القضائية المصرية لم تبد اهتماماً يذكر خلال النظر في قضية الاعتصام بمقتل المواطنين، فلا محاكمة أو مساءلة للمسؤولين عن الفض، مقابل اتهامات قانونية هشة للمعتصمين، كتنظيم اعتصامات دون تصريح وتعطيل الطرق والمواصلات. ولا يعبر إصرار النظام على المضي قدماً في إنتاج هذه الروايات، لسنوات من خلال الإعلام والقضاء، والآن من خلال الأعمال الفنية، عن خطة ممنهجة لتزييف التاريخ، فحسب، بل يعكس أيضاً الخوف الدفين من تحمل النظام وقياداته وزر المذبحة سياسياً وجنائياً في المستقبل، خاصة بعدما حسم خياراته بعدم سلوك طريق العدالة الانتقالية، لتضمنها عنصري المحاسبة والمصالحة، وفي ظل استمرار محاولات تحريك دعاوى ضد قيادات الدولة آنذاك في الخارج. ولم تكف في هذا السياق التبعية المطلقة للنيابة العامة والسلطة القضائية للنظام، ليأمن قادة السلطة الحاكمة وقت فض الاعتصام من خوف دفين من أي محاسبة مستقبلية، أو إجراءات قضائية دولية من شأنها تعريض شخصيات نافذة للخطر، كالسيسي نفسه، أو وزير الداخلية آنذاك محمد إبراهيم، أو رئيس الوزراء آنذاك حازم الببلاوي، أو رئيس الجمهورية المؤقت السابق عدلي منصور، أو رئيس الأركان آنذاك ووزير الدفاع السابق صدقي صبحي، وكذلك رؤساء وقادة الفرق الشرطية والعسكرية التي شاركت في عملية الفض. ففي صيف 2018 أصدر السيسي قانون معاملة بعض كبار قادة القوات المسلحة، الذي يجيز له إصدار قرار بتحديد بعض الشخصيات العسكرية ممن تولوا مناصب قيادية في فترة تعطيل الدستور، التي وقعت خلالها أحداث رابعة والنهضة، ومنحهم حصانة نهائية من أي إجراءات قضائية بشأن أي جرائم وقعت منهم، أو بمناسبة توليهم مناصبهم، وكذلك منحهم حصانة دبلوماسية تقيهم الملاحقة القانونية خارج مصر. والسيسي نفسه على رأس الشخصيات العسكرية التي تستفيد من هذا القانون للإفلات من أي ملاحقة قضائية، محلية أو دولية، بسبب اعتصام رابعة، فهو المسؤول الأمني الأول في البلاد وقت الأحداث، ولن يكون بمعزل عن المحاسبة إذا تغير النظام السياسي أياً كانت الطريقة، وحتى إذا لم تنته المساءلة بإدانته، فهو لا يرغب في وضع نفسه بموقف الرئيس المخلوع الراحل حسني مبارك، الذي نال من محكمة النقض براءة من تهمة قتل متظاهري ثورة 2011 بعد إجراءات استغرقت 5 سنوات.

صوّر النظام ما حدث وكأنه معركة بين إرهابيين والأمن (Getty)

تباين تقديرات عدد القتلى

تختلف تقديرات المنظمات الحقوقية والحكومية في تعداد ضحايا مذبحة فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة. وهي تبدأ من 333 قتيلاً، بحسب التقديرات الحكومية المصرية، وتصل في بعض التقديرات الحقوقية المصرية إلى 2200 حالة، بحسب آخر إحصاء صادر عن مستشفى رابعة العدوية الميداني، بينما يرتفع العدد قليلاً إلى 2600 قتيل، بحسب ما اعلنته جماعة الإخوان المسلمين آنذاك. وتحدثت منظمة هيومن رايتس ووتش، في 2015، عن 817 وفاة.

شرق غرب

التعبئة الثانية لسد النهضة في يوليو واغسطس

جدد رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، أمس الأحد، موقف بلاده من التعبئة الثانية لسد النهضة، قائلاً إنها «ستتم خلال موسم الأمطار الغزيرة في شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب المقبلين»، وذلك في إصرار على الموقف الذي يخالف رغبات دولتي السودان ومصر. وقال أبي أحمد، على حسابه في موقع «تويتر»: «ستتم التعبئة الثانية (الثانية) لسد النهضة فقط خلال هطول الأمطار الغزيرة في شهري يوليو وأغسطس، مما يضمن الحد من الفيضانات في السودان».
(الأناضول)

نافالني بحاجة إلى طبيب

دعت ابنة المعارض الروسي أليكسي نافالني، المضرب عن الطعام منذ 31 مارس/آذار الماضي، السلطات الروسية، أمس الأحد، إلى السماح لطبيب بعلاج والدها في السجن، وذلك بعد يوم من تحذير مجموعة من الأطباء من أنه معرّض للإصابة بالفشل الكلوي. وكتبت داشا ابنة نافالني على «تويتر»: «سمحوا لطبيب برؤية والدي».
(رويترز)

توقيع اكبر صفقة سلاح بين إسرائيل واليونان

أعلن وزير الأمن في حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بني غانتس، أمس الأحد، أن إسرائيل واليونان وقّعتا أكبر صفقة دفاعية بينهما. وقال غانتس في بيان إن «الشراكة بين بلدينا ستتعمق على المستويات الدفاعية والاقتصادية والسياسية». وبحسب ما أورد موقع «معاريف»، فإنه من ضمن الصفقة، ستقوم شركة «البيت سيستمز» الإسرائيلية بتشغيل مركز تدريب للقوات الجوية اليونانية بموجب عقد قيمته حوالي 1,65 مليار دولار.
(العربي الجديد)

خاص

مصر توظف حفتر كورقة ضغط ضد تركيا

استخدم النظام المصري، في إطار عملية الشد والجذب لإنجاز التفاهمات التي يسعى للتوصل إليها مع تركيا، ورقة اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر، عبر تزويد مليشياته بالأسلحة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

شهد الملف الليبي أخيراً تطورات عدة، أعادته مجدداً إلى صدارة اهتمام صانع القرار المصري، في ظل حراك دولي لرئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، واتهامات من جانب قوات تابعة إلى غرب ليبيا للقاهرة بتزويد زعيم مليشيات شرق ليبيا خليفة حفتر بالأسلحة. وفي هذا الإطار، قالت مصادر مصرية خاصة، لـ«العربي الجديد»، إن موقف مصر الحالي من حفتر لا يعدو كونه ورقة مهمة لم تلقِ بها القاهرة من يدها حتى الآن، بحسب تعبير المصادر، التي كشفت توظيف النظام المصري ورقة حفتر في ملفات أخرى، أهمها ملف شرق المتوسط، والضغط على تركيا للوصول إلى أكبر قدر من التنازلات قبل التوصل إلى اتفاق تهدئة.

وكشفت المصادر عن تطور مفاجئ على مستوى العلاقة بين القاهرة وحفتر خلال الأيام الماضية، مؤكدة صحة ما نشره المكتب الإعلامي لقوات غرب ليبيا التابعة لحكومة الوحدة، بشأن تزويد مصر حفتر مؤخراً بكميات من الذخائر والمقذوفات، عبر طائرتين عسكريتين، أعلنت مصر رسمياً أنهما كانتا تحملان مساعدات طبية متعلقة بمواجهة جائحة كورونا.

وكشفت المصادر أن الخطوة المصرية جاءت بعد تنسيق قاده نائب رئيس جهاز المخابرات الحربية، الذي زار حفتر في مقر قيادته بقاعدة الرجمة شرق ليبيا بشكل غير معلن قبل أيام قليلة من شهر رمضان، وذلك من أجل تنسيق مرتقب، تبعه إرسال مصر شحنة الذخائر. وقالت المصادر إن «الخطوة المصرية جاءت رداً على مخالفة تركيا لتفاهمات أمنية مع مصر، ونقلها شحنة معدات عسكرية متطورة وأسلحة نوعية للقوات في غرب ليبيا الشهر الماضي».

وفقت القاهرة وراء اجراء مليشيات حفتر مناورات اخيرا (عبدالله دوما/فرانس برس)

وكشفت أن القاهرة كانت وراء خطوة تحريك حفتر لتنظيم مناورات بالذخيرة الحية في شرق ليبيا أخيراً، رداً على التباطؤ التركي بشأن تفاهمات متعلقة بالأزمة الليبية، مشيرة، في الوقت ذاته، إلى أن الأمر ليس صراعاً بين القاهرة وأنقرة كما كان في السابق، لكنه يأتي في إطار الشد والجذب لإنجاز التفاهمات التي يسعى إليها النظام المصري.

وبحسب المصادر، فإن تركيا عطلت، أخيراً، خروج دفعات جديدة من المقاتلين السوريين في ليبيا الداعمين لحكومة الوحدة، وذلك في ظل مماطلة روسيا في ملف مرتزقة «فاغنر»، بعدما أبدت أنقرة، في وقت سابق، ترحيبها بإخلاء ليبيا من المرتزقة، وبدات فعلياً بنقل نحو 200 مقاتل سوري وإعادتهم إلى مناطقهم، بعد ترتيبات بين عدد من اللاعبين البارزين والقوى الإقليمية الفاعلة في الملف الليبي بشأن إنهاء وتصفية ملف المرتزقة، والذي بات «فاغنر» أكبر عقباته. وكشفت المصادر أن زيارة وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف إلى القاهرة أخيراً، كانت في المقام الأول لمناقشة ملف مرتزقة «فاغنر»، وجاء «تعظيم الحديث عن أزمة سد النهضة ليكون بمثابة غطاء».

وكانت الحكومة الليبية، رحبت أول من أمس السبت، بقرار مجلس الأمن نشر مراقبين دوليين لمراقبة وقف إطلاق النار في البلاد، داعية إياه لدعمها في إخراج المرتزقة من أراضيها.

رصد

تونس: احتمالات سيناريو إزاحة الرئيس ومعوقاته

صلاح الدين الجورشي

لا يزال المشهد السياسي في تونس على حاله، على الرغم من صعوبة الأوضاع وتصاعد مخاطر الموجة الثالثة من وباء كورونا، حيث اقترب عدد الوفيات من حدود المائة يومياً. وينتظر البعض أن يُقدم الرئيس قيس سعيّد على خطوة من شأنها أن تزيل هذا الركود القاتل وتفتح المجال نحو عودة النشاط الحكومي إلى سالف عهده، وإطلاق الحوار الوطني الذي لا تزال معظم الأطراف متمسكة به. وعمّقت زيارة الرئيس التونسي إلى القاهرة، أخيراً، الصراع الداخلي بين الأطراف السياسية، إذ كانت مناسبة للبعض للمطالبة بضرورة تبني النموذج المصري في مقاومة الإسلام السياسي، وإخراجه من اللعبة السياسية المحلية، حتى لو أدى ذلك إلى تحجيم الديمقراطية وغض الطرف عن حقوق الإنسان. كان هذا التفكير مكبوتاً لدى عدد من السياسيين والمثقفين، لكنه اليوم أصبح أكثر وضوحاً وأعلى صوتاً. فالذين يتحدثون عن أزمة النموذج التونسي وفشله، يقارنونه بالنموذج المصري الذي يعتبرونه أكثر «استقراراً ونجاحاً ونمواً». أي أن الديمقراطية التونسية أتت، حسب هؤلاء، إلى عدم الاستقرار السياسي، والانهيار الاقتصادي والاجتماعي، وصعود الإسلام السياسي وما صاحبه من مخاطر الإرهاب وتهديد الدولة، وهو ما جعل موقع «المونيتور» الأميركي يرى في زيارة مصر «محاولة من قيس سعيد لتدويل خلافه الداخلي مع حركة النهضة، وكأنه يطلب الدعم من الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي) في هذا الملف». كذلك اعتبر الموقع أن «الفجوة مستقبلاً بينه (سعيد) وبين حركة النهضة ستتعمق أكثر فأكثر».

يحاول رئيس «النهضة»، رئيس البرلمان التونسي، راشد الغنوشي، تجنب أن تصطدم حركته مرة أخرى برئاسة الجمهورية. صحيح أن قواعد اللعبة بعد الثورة تغيرت كثيراً، لكن مواصلة الاشتباك مع سعيّد لن تكون في مصلحة «النهضة». فالرئيس، وإن كانت صلاحياته محدودة، إلا أنه قادر على تعطيل الحياة السياسية، كما أن بإمكانه إزعاج الحركة وأن يتسبب لها بمشاكل عديدة. حتى لو فكرت الحركة جدياً في إزاحة سعيّد، فإن ذلك يفترض أن تُمسك بين يديها بجميع خيوط اللعبة، وأن يساندها في هذا الأمر عدد واسع من الأطراف والكتل البرلمانية للمطالبة بسحب الثقة من الرئيس. إلى جانب ذلك، يضع الدستور شروطاً معقدة لتمرير لائحة الإعفاء، إذ ينص الفصل 88 على أنه «يمكن لأغلبية أعضاء مجلس نواب الشعب المبادرة بلائحة معلّلة لإعفاء رئيس الجمهورية من أجل الخرق الجسيم للدستور، ويوافق عليها المجلس بأغلبية الثلثين من أعضائه. وفي هذه الصورة تقع الإحالة إلى المحكمة الدستورية للبت في ذلك بأغلبية الثلثين من أعضائها». أي أن الداعين إلى عزل الرئيس عليهم أن يجمعوا ثلثي عدد النواب. وحتى في صورة حصولهم على النصاب، فإنه لا يمكن دستورياً تحقيق هدفهم إلا بوجود المحكمة الدستورية، وهو الشرط الغائب حتى الآن. وفي غيابه يكمن جزء من الصراع الدائر حول توفير الضمانات الضرورية لبعث هذه المحكمة. هناك من بين كوادر «النهضة» من دعا صراحة أو ضمنياً إلى سحب الثقة من الرئيس، لكن هؤلاء أقلية صغيرة، في حين أن الحركة لم تدعم رسمياً هذا التوجه، ولا تزال قيادتها تعتبر أن مسألة إطاحة قيس سعيّد غير واردة حالياً في أجندتها المعلنة. مع ذلك، فإن سعيّد يعتقد بأن هناك «نية مبيتة» للإطاحة به، وأن وراء هذا المخطط «الذي يطبخ على نار هادئة» الإسلاميين، إلى جانب من يصفهم باللصوص، في إشارة إلى حزب «قلب تونس» الذي سبق لرئيسه نبيل القروي أن صرح، قبل إيداعه السجن، أن «حجب الثقة عن الرئيس فرضية واردة».

هذه الهواجس التي تعتمد على بعض التصريحات الفردية والإشارات، التي هي أقرب إلى رد الفعل منها إلى التخطيط والانتقال إلى التنفيذ، هي التي زادت في توتير الأجواء، ودفعت برئيس الجمهورية من جديد إلى القول إن المحكمة الدستورية «لا يريدونها أن تكون محكمة بقدر ما يريدون أن تكون محكمة تصفية حسابات».

الحدث

رغم عدم اعتراف المجتمع الدولي وحتى غالبية السوريين بالانتخابات الرئاسية المقبلة، حدد النظام السوري يوم 26 مايو/أيار المقبل موعداً لهذه الانتخابات التي تجرى في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، والتي تمدد حكم بشار الأسد لسبع سنوات جديدة

سكان إدلب غير معنيين بالانتخابات (عمر حاج قدور/فرانس برس)

مسرحية الانتخابات السورية

النظام يحدد 26 مايو موعداً لتمديد حكم الأسد

10 ملايين لاجئ ونازح

يأتي قرار اجراء الانتخابات في شهر مايو/ ايار المقبل رغم تواصل النزاع العسكري في البلاد، وعدم وجود افق لحل سياسي، وتحول اكثر من 10 ملايين من السوريين الى لاجئين او نازحين. ويريد النظام الاستفادة من الظروف الراهنة لضمان تمديد حكم بشار الاسد لسبع سنوات جديدة.

عماد كركص

أعلن النظام السوري أمس الأحد، 26 مايو/أيار المقبل، موعداً لإجراء الانتخابات الرئاسية، التي لا يرى فيها معارضوه أكثر من مسرحية، خصوصاً بعدما تعمد النظام على مدى عام ونصف العام عرقلة تقدم مسار اللجنة الدستورية بهدف الوصول للانتخابات الرئاسية من دون دستور جديد، ليكون من السهل التمديد لبشار الأسد لسبع سنوات جديدة، وسط غياب أي منافسة أو متابعة دولية.

وخلال جلسة استثنائية لمجلس الشعب التابع للنظام، أعلن رئيس المجلس، حمودة الصباغ، أمس الأحد، أن الانتخابات الرئاسية، ستجرى في 26 مايو المقبل. كما أعلن عن فتح باب الترشح لهذه الانتخابات، اعتباراً من اليوم الإثنين الموافق في 19 إبريل/ نيسان، ودعا الراغبين في ذلك إلى تقديم طلبات الترشيح إلى المحكمة الدستورية العليا خلال مدة 10 أيام، تنتهي بنهاية الدوام يوم الأربعاء في 28 إبريل الحالي، ولا تتوفر حتى الآن أي معلومات عن أشخاص قد يقدمون ترشيحهم الصوري أمام الأسد الذي لم يعلن رسمياً ترشحه إلى الآن. كما حدد الصباغ موعد الانتخابات للسوريين في الخارج يوم 20 مايو المقبل. وقال: «اليوم نحن أمام الاستحقاق الدستوري الأكثر أهمية، وإجراؤه تعبير صادق عن الانتماء للوطن».

وينص الدستور السوري الحالي الذي تم الاستفتاء عليه عام 2012، على أن يدعو رئيس مجلس الشعب لانتخاب رئيس للجمهورية قبل انتهاء ولاية الرئيس القائم، في مدة لا تقل عن 60 يوماً ولا تزيد عن 90 يوماً، ويشترط الدستور أن يحصل طالب الترشيح على تأييد خطي من 35 عضواً على الأقل من أعضاء مجلس الشعب، ولا يجوز لعضو مجلس الشعب أن يمنح تأييده إلا لمرشح واحد. وتنص المادة 88 من دستور 2012، على أنّ الرئيس لا يمكن أن يُنتخب لأكثر من ولايتين، كل منها من سبع سنوات. لكن المادة 155 توضح أن هذه المواد لا تنطبق على رئيس النظام الحالي إلا اعتباراً من انتخابات 2014. ومن شروط الترشح للانتخابات أن يكون المرشح قد أقام في سورية بشكل متواصل، خلال الأعوام العشرة الماضية، ما يغلق الباب أمام احتمال ترشح أي من المعارضين المقيمين في الخارج، الذين لا يعترفون أساساً بهذا الاستحقاق وشرعيته.

ولن تجري الانتخابات الرئاسية سوى في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، والتي تشكل نحو ثلثي مساحة البلاد وتضم مدنا رئيسية مثل حلب وحماة وحمص. وفي المناطق الواقعة تحت سيطرة الإدارة الذاتية الكردية بشمال شرق سورية، قد توضع صناديق اقتراع في أحياء قليلة لا تزال تتواجد فيها قوات النظام في مدينتي الحسكة والقامشلي، فيما ستغيب الانتخابات عن المناطق الأخرى. كما لا تعني الانتخابات نحو نصف مساحة محافظة إدلب ومناطق محاذية لها بشمال غرب سورية فضلاً عن منطقة حدودية واسعة تسيطر عليها قوات تركية وفصائل المعارضة المدعومة من أنقرة.

وطوال خمسين عاماً من حكم النظام الحالي للبلاد، كانت الانتخابات الرئاسية وحتى البرلمانية، شكلية بلا نتائج حقيقية، كونها تعكس ما تمليه فروع الأمن التي تعد القوة الضاربة للنظام، لا ما تقتضيه رغبة المواطنين السوريين في من يحكمهم. إذ دخلت الشريحة الأكبر من السوريين في حالة عدائية مع النظام، منذ وصوله للحكم نهاية ستينيات القرن الماضي، وقد زادت هذه العدائية بشكل كبير مع اندلاع الثورة عام 2011، وارتكاب النظام مجازر فظيعة بحق السوريين على كامل الجغرافيا السورية.

وقال مصطفى سيجري، القيادي في «الجيش الوطني» التابع للمعارضة السورية، عبر تويتر إن «إعلان برلمان الأسد -الفاقد للشرعية- عن فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية مثير للسخرية، وشعبنا غير معني بهذا الإعلان ولن يعدو كونه محاولة بائسة لخداع الرأي العام الدولي والعمل على فرض أمر واقع بقوة الإرهاب بعد عرقلة جميع الجهود والقرارات الدولية الداعية للانتقال السياسي».

وكانت المواقف الدولية الرافضة لهذه الانتخابات قد بدأت مبكراً، وقد خرجت تصريحات لاذعة من دول غربية معارضة للانتخابات، ومشيرة إلى عدم شرعيتها وشرعية نتائجها المستقبلية. واتخذت الولايات المتحدة الأميركية أخيراً، موقفاً حازماً حيال الانتخابات بعد أن أعلن جيفري ديلورنتس، نائب المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس-غرينفيلد، نهاية الشهر الماضي، عن موقف إدارة الرئيس جو بايدن بهذا الشأن، مشيراً إلى أنها «لن تعترف بنتائج الانتخابات في سورية إذا لم يتم التصويت تحت إشراف الأمم المتحدة، وبشكل يراعي جهة نظر المجتمع السوري بأسره». وأكد ديلورنتس أن النظام السوري ينوي استغلال الانتخابات لتأكيد شرعية رئيس النظام بشار الأسد، مشدداً على أن الإدارة الأميركية الحالية تعارض إجراء انتخابات «غير حرة» لا تخضع لإشراف الأمم المتحدة. وتابع: «نواصل التأكيد بحزم على أن السبيل الوحيد للمضي قدماً، هو دفع العملية السياسية التي تفي بالشروط المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2254 (للعام 2015)، الذي يقضي بأن يكون هناك هيئة حكم انتقالي تحضر لدستور جديد للبلاد والإعداد للانتخابات، ثم إجرائها تحت إشراف الأمم المتحدة».

ويتطابق مع الموقف الأميركي، موقف أوروبي صارم برفض الانتخابات ونتائجها المستقبلية من دون التوصل إلى حل سياسي شامل في البلاد، يكون مصدره الأروقة الأممية، وطبقاً للقرارات الدولية وأولها القرار 2254. وفي بيان مشترك منتصف مارس/آذار الماضي، دعا وزراء خارجية الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة، إلى مقاطعة الانتخابات الرئاسية، التي «لن تؤدي إلى أي تطبيع دولي للنظام السوري». وتابع الموقعون في بيانهم أنّ «أي مسار سياسي يتطلب مشاركة كل السوريين، ولا سيما (أولئك في دول) الشتات والنازحين، لضمان إسماع كل الأصوات».

في المقابل، لا يزال الروس، حلفاء بشار الأسد، متمسكين بحليفهم في ظلّ عدم اقتناعهم بأي بديل عنه. فعلاوة على الدعم العسكري والاقتصادي الذي يلقاه النظام من قبلهم، إلى جانب الدعم الإيراني، يدعم حليفي النظام الرئيسيين، ولا سيما الروسي، مماطلة النظام في الجلوس إلى طاولة التفاوض في المسارات السياسية المختلفة، ولا سيما مسار اللجنة الدستورية.

تُجرى الانتخابات في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام

المواقف الدولية الرافضة لهذه الانتخابات بدأت مبكراً

قضية

يعتبر رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي أنّ تحقيق انتخابات نزيهة للعراقيين أهم من أيّ منجز له، خصوصاً بعدما فشل في الإيفاء بكثير من وعوده، جراء الضغوط

وعود الكاظمي تتبخر

الضغوط السياسية والأمنية تعطل الإصلاحات

بغداد ـ عادل النواب

في 9 إبريل/نيسان 2020، كلّف مصطفى الكاظمي برئاسة الحكومة العراقية، خلفاً لعادل عبد المهدي، الذي استقال بعد أشهر من تفجر الاحتجاجات الشعبية في مدن جنوب ووسط العراق المطالبة بالإصلاحات، وتورط حكومته في سلسلة عمليات قمع عنيفة للتظاهرات، ذهب ضحيتها مئات القتلى والآف الجرحى.

وحل رئيس جهاز المخابرات والصحافي السابق مصطفى الكاظمي كمرشح توافقي بين مختلف القوى السياسية بما فيها المعسكر الحليف لإيران بعد أزمة استمرت عدة أشهر، عقب إعلان عبد المهدي استقالته وتصويت البرلمان بالموافقة رسمياً عليها في الأول من ديسمبر/كانون الأول العام 2019. وتمثلت الأزمة في الخلافات على البديل لرئاسة الحكومة، وتم خلالها ترشيح عدد من الأسماء، وتكليف إثنين منها رسمياً لرئاسة الحكومة، وهم محمد توفيق علاوي، الذي ادى اعتذاره بسبب خلافات حادة بين القوى السياسية إلى تكليف عدنان الزرفي، والذي اعتذر هو الآخر عن تكليفه بعد أسابيع، بسبب رفض القوى الحليفة لإيران للتكليف، واعتباره تم من قبل الرئيس العراقي برهم صالح، دون العودة إليهم.

وقد اعتبر المعسكر الحليف لإيران ترشيح الكاظمي، في حينها، أنه يأتي في إطار «عودة الاعتبار للدستورية إلى طبيعتها وأخذ الكتلة الأكبر استحقاقها»، بحسب ما أعلنه يومها زعيم تحالف «الفتح»، هادي العامري.

ونجح الكاظمي، قبل يومين فقط من انتهاء فترة التكليف الدستورية لتشكيل الحكومة والبالغة شهراً واحداً، من الحصول على ثقة البرلمان في السابع من مايو/أيار 2020، بعد جلسة برلمانية استمرت لأكثر من 5 ساعات، تم خلالها تمرير 15 وزيراً من حكومته، قبل أن يتم التصويت على باقي الوزراء في الأسبوع التالي.

ورغم مرور نحو عام على منح حكومة الكاظمي الثقة، إلا أن الكثير من الوعود التي أطلقها خلال تلاوته برنامجه الحكومي، لم تنفذ حتى الآن. ويرى نواب ومسؤولون أن إخفاق الكاظمي في تحقيق الكثير من الوعود يعود إلى صراعه مع الفصائل المسلحة وأحزاب سياسية، لا ترغب بأي نجاح لهذه الحكومة، كونها ستكون بمثابة نجاح للتظاهرات وضرب لرؤساء الوزراء السابقين الذين فشلوا في انتشال العراق من مشاكله. وفي هذا السياق، أقر مسؤول عراقي بأن الكاظمي «لم يحقق أكثر الوعود التي تضمنها برنامجه الحكومي لأسباب خارجة عن إرادته». واعتبر، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «مُحارب من قبل مليشيات وقوى معروفة، ولا يساعده أيضاً عامل التوازن الذي تمتع به رؤساء حكومات سابقين، كونه لا يملك حزباً ولا كتلة برلمانية». وبين أن «ملف الخدمات وإدارة الأزمة الصحية، وكذلك الأزمة المالية التي ضغطت بقوة على العراقيين في الأشهر الماضية، وملف السلاح المنفلت، وهيمنة المليشيات واستمرار الهجمات المسلحة، كلها لم تشهد أي تقدم، بل على العكس بعضها تراجع، وأخرى أدت إلى إخفاقات، مثل حماية المتظاهرين والناشطين المدنيين ووقف عمليات الاغتيال والاستهداف». وكشف أن «الكاظمي تحدث قبل أيام لعدد من المقربين منه بأنه يعتبر تحقيق انتخابات نزيهة للعراقيين في العاشر من أكتوبر/تشرين الأول المقبل أهم من أي منجز آخر يمكن أن يتحقق في العراق، وأن المرحلة الحالية يمكن اعتبارها انتقالية لا أكثر».

وقال القيادي في «ائتلاف النصر»، الذي يتزعمه رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، النائب عقيل الربيني، لـ«العربي الجديد»، إنه «لا يمكن لأي رئيس وزراء تحقيق أي إنجاز بوجود قوى سياسية نافذة، ولها ثقل مسلح، تعمل على عرقلة أي خطوة للحكومة، خصوصاً أن هذه القوى تستخدم السلاح المنفلت لتهديد الدولة وهيبتها. ولهذا نرى الكثير من فقرات البرنامج الحكومي لم تنفذ حتى الآن، رغم مرور عام على إطلاق الوعود بخصوصها». واعتبر أن «هناك جهات سياسية متنفذة متورطة بقضايا فساد كبيرة وخطيرة، ولهذا هناك ضغوطات وتهديدات بعدم فتح تلك الملفات، وربما فتح تلك الملفات، يعني سحب الثقة عن الكاظمي وحكومته، وربما بعض الجهات تعمل على إثارة الفوضى والمشاكل من خلال السلاح المنفلت، الذي تملكه خارج سيطرة الدولة. فكل هذه الأمور تمنع تحقيق وعود الإصلاح التي أطلقها الكاظمي بعد تكليفه».

واعتبر النائب ماجد شنكالي، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، أن «عدم وجود ثقل برلماني للكاظمي تسبب بعدم الإيفاء بوعوده، خصوصاً فيما يتعلق بمحاربة الفساد». وأضاف أن «أمام الكاظمي مهمة كبيرة، وهي إجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة، فإذا نجح بهذه المهمة، فهذا الإنجاز سيحسب له. أما في الجوانب الأخرى، كالصحة والخدمات ومحاربة الفساد، فلم نرى للكاظمي وحكومته أي إنجازات، إلا على مواقع التواصل الاجتماعي. نحن لم نرى أي استرداد للأموال المنهوبة حتى الساعة». وبين أن «الكاظمي واجه طيلة الفترة الماضية الكثير من الأزمات والمشاكل الداخلية، بسبب مواجهة المليشيات المسلحة وكذلك الضغوط السياسية عليه، ولهذا نحن ندعم الكاظمي وحكومته في كل عمل إيجابي، رغم أن الخطوات بطيئة جداً، في محاربة الفساد وضبط السلاح المنفلت الذي يشكل تهديداً حقيقياً للدولة العراقية».

بالمقابل، اعتبر الخبير في الشأن السياسي العراقي إحسان الشمري، تكليف الكاظمي ومنح الثقة لحكومته بأنه «بحد ذاته كان تحدياً، خصوصاً أن بعض القوى، قبل منح الثقة للكاظمي، كانت تريد الإبقاء على عادل عبد المهدي». وبين الشمري، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الكاظمي تحدث عن برنامج حكومي طموح، لكن قبل ذلك كانت الأولوية للكاظمي وقف إنهيار الدولة، الذي تسبب به حكومة عادل عبد المهدي، وقد نجح إلى حد كبير بوقف هذا الانهيار، بعد أن كان الاقتصاد منهاراً، والأمن أصبح مرتبكاً بفعل وجود داعش وعودة التنظيم مرة أخرى، والتمكين الذي حصل للسلاح المنفلت، وتغاضي عبد المهدي عنه. هذه كانت أولويات بالنسبة للكاظمي».

وأضاف الشمري أن «تنفيذ الوعود وفق البرنامج الحكومي لا يعتمد فقط على الحكومة، بل على دعم القوى السياسية لتنفيذ البرنامج والوعود. ولهذا، كان هناك إرادة سياسية تدفع لعدم تطبيق البرنامج الحكومي، وحتى ما جاء في الورقة البيضاء، وهذا يدل على النوايا المبيتة بأن هناك قوى سياسية لا تريد تحقيق أي نجاح حكومي».

تنفيذ الوعود الحكومية يعتمد على دعم القوى السياسية

عدم وجود ثقل برلماني للكاظمي تسبب بعدم الإيفاء بوعوده

شرق غرب

تشاد: تحذير من اقتراب المتمردين من العاصمة

أمرت الولايات المتحدة، أمس الأحد، موظفيها غير الضروريين في تشاد بالمغادرة، مع اقتراب متمردين من العاصمة نجامينا، بعدما أظهرت نتائج أولية للانتخابات، التي جرت في 11 إبريل/نيسان الحالي، أنّ الرئيس إدريس ديبي، في سبيله لتمديد حكمه المستمر منذ ثلاثة عقود. من جهته، أعلن الجيش التشادي، أنّه «دمر»، أول من أمس السبت، رتلاً للمتمردين هاجم شمال البلاد في يوم الانتخابات، فيما اعتبر وزير الاتصال التشادي، شريف محمد زين، أنّ «مغامرة المرتزقة من ليبيا انتهت».
(رويترز، فرانس برس)

ميانمار: حكومة المعارضة تطالب بالمشاركة في الحلّ

قال موي زاو أوو، نائب وزير الشؤون الخارجية في حكومة الوحدة الوطنية في ميانمار، التي شكلها معارضو الانقلاب أخيراً، إنّه يتعين على رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) التفاوض مع هذه الحكومة، إذا كانوا يريدون المساعدة في حلّ الأزمة الناجمة عن انقلاب فبراير/شباط الماضي. وأعلن، في مقابلة مع خدمة إذاعة «صوت أميركا» الناطقة باللغة البورمية أمس الأحد، أنّه ينبغي على «آسيان» عدم الاعتراف بالمجلس العسكري.
(رويترز)

كولومبيا: مقتل جندي و15 متمرداً باشتباكات

ذكرت مصادر عسكرية كولومبية، أول من أمس، أنّ جندياً كولومبياً و14 متمرداً، قُتلوا في اشتباكات بين مسلحين وقوات الجيش. وقال مصدران إنّ 14 شخصاً قُتلوا في مواجهات في إقليم كاوكا، وهؤلاء الأشخاص من أعضاء جبهة كارلوس باتينو، التي أسسها منشقون عن جماعة «القوات المسلحة الثورية» (فارك) برفضون اتفاق السلام المبرم عام 2016.
(رويترز)

رصد

فرنسا تبحث عن دور بالشمال الشرقي من سورية

يشي التحرك الفرنسي في الشمال الشرقي من سورية بتوجيه دعوة للقوى السياسية هناك لزيارة باريس، بأن فرنسا تبحث عن موطئ قدم لها في المنطقة

امين العاصي، سلام حسن

فتحت دعوة فرنسية للقوى السياسية في الشمال الشرقي من سورية لزيارة باريس لمناقشة جوانب في الملف السوري باب سجال سياسي جديد بين أكبر تشكيلين سياسيين في المشهد الكردي، وهما حزب «الاتحاد الديمقراطي» و«المجلس الوطني الكردي»، حول تركيبة الوفد الذي من الممكن أن يلتقي الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. وذكرت مصادر متقاطعة أن «المجلس الوطني الكردي» يرفض محاولة هيمنة حزب «الاتحاد الديمقراطي» على الوفد، وأنّ قيادة المجلس تريد أن تكون هي وحدها من يقرر أسماء من يمثلونها في هذا الوفد، مطالبة بأن يكون التمثيل متعادلاً بين الطرفين.

من جانبه، رفض المنسق العام لـ«حركة الإصلاح الكردي»، عضو «الهيئة الرئاسية للمجلس الوطني الكردي» فيصل يوسف، التعليق على هذه الأنباء، مكتفياً بالقول: «هذا الكلام ليس دقيقاً». وأشار في حديث لـ«العربي الجديد» إلى أن الزيارة «فكرة ما زالت قيد المناقشة، ولم تقر حتى الآن»، مشيداً بالموقف الفرنسي إزاء القضية السورية. وقال: «فرنسا دولة صديقة للشعب السوري بكل مكوناته، وهي صاحبة المبادرة قبل عامين لحل الخلافات الكردية الكردية. نحترم توجهات الدولة الفرنسية ونسعى لتطوير العلاقة معها بالحوار المتبادل حول مختلف القضايا التي تخص الشأن السوري».

في السياق، بيّنت مصادر مطلعة، لـ«العربي الجديد»، أنّ الدعوة من قصر الإليزيه مباشرة، موضحة أنها «ليست محصورة بالجانب الكردي في شمال شرقي سورية، بل لكل المكونات». وأضافت «العرب يشكلون غالبية السكان في هذه المنطقة، فضلاً عن الوجود السرياني، وخاصة في محافظة الحسكة». وأشارت المصادر إلى أنّ مبعوثاً فرنسياً زار الشمال الشرقي من سورية الأسبوع الفائت والتقى مع فعاليات عدة، حيث وجه دعوة لممثلي مكونات منطقة شرقي نهر الفرات التي تسيطر عليها «قوات سورية الديمقراطية» (قسد).

ويشي التحرك الفرنسي في الشمال الشرقي من سورية بأنّ باريس تبحث عن موطئ قدم لها في المنطقة الأكثر أهمية في البلاد، في ظلّ التنافس الإقليمي والدولي لترسيخ النفوذ في سورية. وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون استقبل في إبريل/ نيسان من عام 2019 وفداً يمثل «قسد»، معلناً عن دعم مالي «لتغطية الضرورات الإنسانية ولتأمين استقرار الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمدن في سورية»، وفق بيان صدر في حينه.

ويضع المحلل السياسي فريد سعدون الاهتمام الفرنسي بالشمال الشرقي من سورية «في سياق محاولات باريس التأسيس لعلاقة جديدة مع سورية التي لطالما كانت تاريخياً منطقة نفوذ للفرنسيين»، مضيفاً: «يشعرون (الفرنسيون) بأن الفرصة سانحة لهم في شمال شرقي سورية، لذا يعملون على مساعدة الإدارة الذاتية الكردية وقوات قسد». ويعتقد سعدون أن الاقتراب الفرنسي من الشمال الشرقي من سورية «لا يمكن عزله عن العلاقة المتوترة بين باريس وأنقرة»، مضيفاً: «تعزيز النفوذ الفرنسي في الشمال الشرقي من سورية ورقة ضغط على الجانب التركي».

وتعتبر أنقرة حزب «الاتحاد الديمقراطي»، وهو المسيطر فعلياً على منطقة شرقي الفرات، نسخة سورية من حزب «العمال الكردستاني» والمصنف من دول عدة، أبرزها تركيا، في خانة التنظيمات الإرهابية. ويعتبر الأتراك المحاولات لفرض إقليم ذي صبغة كردية في شرقي الفرات مساساً بأمنهم القومي، لذا شنوا في عام 2019 عملية في المنطقة انتهت بالاستحواذ على منطقة تمتد على 100 كيلومتر وبعمق نحو 33 كيلومتراً داخل الشمال الشرقي من سورية. وتؤكد الوقائع على الأرض أنّ ما يسمّى بـ «كوادر حزب العمال» من غير الأكراد السوريين، لهما اليد الطولى في الشمال الشرقي من سورية، حيث يتولون أغلب المفاصل العسكرية والأمنية والاقتصادية في المنطقة التي تقع تحت سيطرة «قسد». وكان قد نفى جميل بايك، الذي يعد من أبرز قيادي حزب «العمال الكردستاني» في حوار سابق مع مجلة «Responsible Statecraft» الأميركية، أي صلة تنظيمية بين حزبه و«قسد» التي تشكل وحدات حماية الشعب الكردية ثقلها الرئيسي، زاعماً أنّ «الآلاف من المتعاطفين مع حزب العمال الكردستاني لم تثنهم هجمات وعراقيل الجيش التركي، وساروا عبر السياج الحدودي وانضموا للقتال ضد تنظيم داعش». واعترف بايك بأنّ العديد من مقاتلي حزب «العمال الكردستاني» المنحدرين من أصول سورية، انضموا إلى قسد «لأنهم أرادوا خوض النضال من أجل حماية شعبهم وحرية أراضيهم التي ولدوا فيها»، وفق تعبيره.

تسيطر «قسد» على شمال شرق سورية (دليل سليمان/فرانس برس)

مركز الشيخ جاسم بن جبر آل ثاني للرعاية الصحية بمخيم الأزرق..

مبادرة إنسانية لتضميد الجرح السوري في مخيمات اللجوء

يعتبر مخيم الأزرق للاجئين ثاني أكبر مخيم في المملكة الأردنية الهاشمية والذي يقطنه قرابة الـ 37 ألف لاجئ سوري. ويعد أحد أكثر الصور مأساوية التي تعكس حجم المعاناة التي يعيشها الشعب السوري منذ ما يقارب العقد من الزمن.

الشيخ نواف بن جاسم بن جبر آل ثاني

نواف بن جاسم: المركز يعد ضرورة إنسانية ملحة للتخفيف من معاناة اللاجئين الصحية

سعيد مذكر الهاجري

سعيد الهاجري: المركز يوفر التخصصات الطبية التي تلبي احتياجات قاطني المخيم

مركز الشيخ جاسم بن جبر آل ثاني للرعاية الصحية الأولية

هذا التجمع البشري الطارئ على جغرافية الدول المجاورة لوطنه وضع المنظمات والهيئات الدولية العاملة في الحقل الإغاثي أمام امتحان حقيقي ليختبر قدراتها في مواجهة التضخم المتسارع لمخيمات اللجوء والتصاعد المستمر لاحتياجات الحياة الأساسية. إذ يشكل مخيم الأزرق نموذجا صارخا لهذا التحدي الأمر الذي دفع بالعديد من المؤسسات الخيرية والمنظمات الإنسانية ومن بينها مؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية إلى تبنى مبادرات نوعية من خلال تأسيس مركز الشيخ جاسم بن جبر آل ثاني للرعاية الصحية الأولية في المخيم عام 2017، بالتعاون مع جمعية الإغاثة الطبية العربية بالأردن، حيث ساهم المركز بشكل كبير في التخفيف من وطأة النزوح على سكان المخيم في المجال الصحي.

إذ يبلغ إجمالي عدد المستفيدين من خدمات المركز المجانية حوالي الـ 100 ألف مريض سنويا، وتقدر التكلفة التشغيلية السنوية للمركز بـ 3 ملايين ريال قطري.

مسؤولية إنسانية:

ويرى الشيخ نواف بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس إدارة مؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية، أن المسارعة لإنشاء مركز الشيخ جاسم بن جبر آل ثاني للرعاية الصحية الأولية بمخيم الأزرق في المملكة الأردنية الهاشمية شكل ضرورة إنسانية ملحة في تلك الفترة نظرا للأوضاع الصحية الصعبة التي عانى منها اللاجئين مع بداية نزوحهم للأراضي الأردنية، وعلى اعتبار أن المؤسسة منذ بداية تأسيسها رفعت شعار «صحة وتعليم لحياة أفضل» كان لزاما عليها المبادرة للتخفيف من حدة معاناتهم والاضطلاع بمسؤولياتها الإنسانية من خلال توفير خدمات طبية متخصصة ومستدامة وعلى قدر كبير من الجودة بهدف تحسين الظروف الصحية لقاطني المخيم، ولضمان ذلك أكد الشيخ نواف حرص المؤسسة على الإشراف المباشر على سير عمل المركز وإجراء تقييم مستمر لأداء طواقمه الطبية بما يضمن استفادة كافة المرضى من خدماته بصورة سلسلة وبنتائج صحية جيدة . ووفق آخر الإحصائيات الخاصة بالمؤسسة فقد بلغ عدد المستفيدين من خدمات مركز الشيخ جاسم بن جبر آل ثاني للرعاية الصحية الاولية منذ افتتاحه مايقارب الـ 100 ألف مريض سنويا.

زيارات ميدانية:

ومن جانبه قال السيد سعيد مذكر الهاجري الرئيس التنفيذي لمؤسسة جاسم وحمد بن جاسم: راعت المؤسسة بتأسيسها لمركز الشيخ جاسم بن جبر آل ثاني للرعاية الصحية الأولية أن يتضمن أهم التخصصات الطبية التي من شأنها أن تلبي احتياجات هذا التجمع السكاني الطارئ من الأخوة السوريين على أراضي المملكة الأردنية، وتعتبر هذه المبادرة الإنسانية من صميم عمل وأهداف المؤسسة الرامية لتنفيذ مشاريع صحية وتنموية ممولة ذاتيا، في العديد من الدول والتي من شأنها الارتقاء بالأوضاع الصحية الصعبة في العديد من المجتمعات الفقيرة والمحتاجة.

ويرى السيد الهاجري أن المركز يحظى باهتمام كبير من قبل المؤسسة نظرا للدور الإنساني النوعي الذي يقوم به في التخفيف من وطأة النزوح والمعاناة النفسية والبدنية التي يرزح تحت وطأتها المواطن السوري في مخيمات اللجوء، لذلك يخضع المركز لمتابعة مستمرة وتنظيم زيارات ميدانية دورية على مدار العام للاطلاع على سير العمل داخل المركز ومتابعة جودة الخدمات الطبية المقدمة للمراجعين، وكذلك التعرف على احتياجاته المختلفة من أدوية وأجهزة ومعدات طبية لتمكين الأطباء والفريق التمريضي من تقديم خدمات علاجية متكاملة للمرضى، وحول أهم الخدمات الطبية المقدمة أشار السيد الهاجري: أن المركز يضم عيادات متخصصة في طب الأطفال وأمراض النساء والطب العام، والأسنان إضافة إلى قسم للطوارئ، وأيضا يحتضن المركز صيدلية توفر الأدوية المجانية للمرضى. كل ذلك يتم تحت إشراف كوادر طبية وتمريضية على مستوى عالي من الكفاءة العلمية والمهنية التي تبذل جهود جبارة لتقديم خدماتها.

استقبل المركز منذ بداية تأسيسه في العام 2017 أكثر من 100 ألف مريض سنويا

يضم المركز عيادة متخصصة بالأمراض المزمنة كالسكري وارتفاع ضغط الدم

خدمات نوعية:

ولم تقتصر خدمات المركز عند حدود تقديم الرعاية الطبية التقليدية، وإنما تسعى بشكل مستمر إلى تجويد خدماتها بهدف تحسين الظروف المعاشية لسكان المخيم، من خلال العمل الجاد للارتقاء بالجوانب الصحية لهم، الأمر الذي دفع بمؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية إلى تنفيذ مبادرة نوعية على مستوى الخدمات التي يقدمها مركز الشيخ جاسم بن جبر آل ثاني للرعاية الصحية الأولية، وفي مقدمتها استحداث عيادة متخصصة بالأمراض المزمنة وفي مقدمتها أمراض السكري وارتفاع ضغط الدم، وتوفير الرعاية الصحية اللازمة للمرضى مما يساعد على التخفيف من الآثار الصحية والنفسية لهذا النوع من الأمراض وجعل المرضى أكثر قدرة على تقبل ظروفهم الصحية والتعايش معها بشكل أكثر سهولة. ومن المساهمات الحيوية للمركز توفير المطاعيم للأطفال حديثي الولادة ومتابعة أوضاعهم الصحية بصورة مستمرة وعلى قدر كبير من الاهتمام. كذلك تتجاوز خدمات المركز الحدود المهنية والعلمية الطبية، حيث يبادر الطاقم الطبي والتمريضي بدوره إلى الارتقاء بالوعي الصحي للشرائح المختلفة من المرضى ولعب دور توعوي يحسن من الظروف الصحية في المخيم، وذلك من خلال الحرص على تقديم النصائح والارشادات الطبية وبشكل خاص للأمهات الحوامل والمرضعات، كذلك بادرت المؤسسة بالتعاون مع كوادر المركز الطبية إلى تأسيس قسم متخصص معني بتثقيف مصابي الأمراض المزمنة ودعم معارفهم الصحية لتمكينهم من التعامل تلك الأمراض بطريقة أكثر فاعلية، الأمر الذي سينعكس بصورة مباشرة على نمط حياتهم بشكل عام.

منطقة استقبال المرضى في المركز